

مدى ارتباط العنف الأسري بالوسط السكني لدى أسر طلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم*

د. صلاح الدين علي وتد**
أ. بدران عبد القادر ابيدير***

* تاريخ التسليم: ٦ / ٩ / ٢٠١٢م، تاريخ القبول: ١٣ / ١٠ / ٢٠١٢م.
** منسق برنامج الماجستير في العمل الاجتماعي/ كلية الآداب/ جامع القدس أبو ديس/ فلسطين.
*** مدير مديرية الشؤون الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية/ بيت لحم/ فلسطين.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى ارتباط العنف الأسري بالوسط السكني، الذي تعيشه الأسرة لدى أسر الأولاد في المدارس الحكومية والخاصة في محافظة بيت لحم. واستخدم المنهج الكمي على شقيه الوصفي والاستدلالي، لمناسبتة لهذا النوع من الدراسات، فقد اختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية، من حيث متغير نوع المدرسة (حكومية، أو خاصة)، وتكوّنت العينة من (١١٧٤) طالباً من (١٦) مدرسة، في محافظة بيت لحم، موزعة ما بين المدينة، والقرية، والمخيم، والبادية؛ أي بلغت بنسبة (١٨,٨%) من مجتمع البحث. ولتحقيق أهداف البحث، صُممت استبانة أُعدت لغرض البحث الحالي. فأشارت النتائج إلى أنّ للمستوى الاقتصادي للحَيّ السكني للأسرة، ونوع السكن الذي تسكنه ارتباطاً مع العنف الأسري، فلا يرتبط العنف بالسكن في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتدني فقط، إنّما يرتبط كذلك بالسكن في الأحياء الغنيّة، كذلك تبين أنّ السكن في بيت (طوب، أو خيمة) يرتبط مع العنف الأسري أكثر من السكن في (فيلا، أو شقة)، وأنّ التجمع الذي تسكنه الأسرة لا يرتبط بالعنف الأسري بأسباب التنقلات الحاصلة لسكان القرى إلى المدن، وتقليص الفجوة بين القرية والمدينة.

Abstract:

This study aims at identifying the extent to which domestic violence is related to the residential environment of the families of the students of private and governmental schools in Bethlehem district. The quantitative methodology with its descriptive and inferential parts was applied for its suitability for this type of studies. The study sample was randomly taken following the stratified way, in terms of variable type of school (governmental, private) . The sample consisted of (1174) students from (16) Schools in Bethlehem district, distributed between the villages and cities of Bethlehem; it reached the rate of (% 18.8) of the research community. A questionnaire was designed and prepared for the purpose of the study and for collecting additional data. The students were reported –through the questionnaire- to the aspects of domestic violence and to demographic details about their families. The results indicate that the domestic violence is related to the economic level of the residential neighborhood of the family and to the type of housing the family inhabit. The domestic violence is related to housing in the neighborhoods of low economic level as well as neighborhoods of high economic level. The results also show that the domestic violence is more related to housing in a brick house or in a tent than it is in a villa or an apartment. The assembly that the family lives in is not related to domestic violence because of the movements of villagers to the cities, reducing the gap between the village and the city.

تقديم:

تشكل ظاهرة العنف الأسري إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة، كونها من بين أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات الإنسانية المختلفة، والتي انتشرت في جميع أنحاء العالم، وامتدت إلى المجتمعات العربية والمجتمع الفلسطيني في القرية والمدينة، وأدت إلى ظهور خلل في أداء الأسرة وتراجعها بالقيام بأدوارها (العيسوي، 2004، Boes 1985؛). لقد تأخرت دراسة ظاهرة العنف الأسري باعتبارها مشكلة أسرية حساسة لا يجوز التدخل فيها، مما دفع إلى تكريس ثقافة صمت حولها. ولقد تطرقت الأدبيات النظرية في تفسيرها لهذه الظاهرة إلى عدد من عوامل الخطر، بربطها في عوامل مختلفة تعود إلى عوامل بيولوجية، وشخصية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية. واهتمت الأدبيات النظرية بإبراز الوسط السكني كأحد مؤشرات الخطر المرتبطة بالعنف الأسري. (Carny, Buttell & Dutton, 2007)

مشكلة الدراسة:

ظاهرة العنف الأسري ليست جديدة في المجتمعات العربية، كسائر المجتمعات الأخرى، وهي ليست غريبة عن المجتمع الفلسطيني، فقد انتشرت في مختلف الأوساط السكنية في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، وفي الداخل الفلسطيني. وذلك بسبب تعدد العوامل والضغوط البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، فالأوضاع الاقتصادية للأحياء الفلسطينية الفقيرة قد ازدادت سوءاً، وقللت من فرص الأسرة في سد احتياجاتها، وتدني أوضاعها السكنية، وسيادة ثقافة الفقر فيها، وعدم تطوير الأوساط السكنية، وما ينطوي عليها من ضغوطات، قد وفرت الفرص للصراع والعنف الأسري. إن اتساع انتشار ظاهرة العنف الأسري في المناطق الفلسطينية جميعها، وعمق أضرارها على الأسرة والمجتمع، لقلّة المعلومات المبيّرية، وغياب الخدمات المهنية، قد يعطل دور قيام الأسرة بوظائفها نحو أفرادها وتنشئتهم التنشئة السليمة. وقد نحدّد مشكلة الدراسة في سؤال البحث المركزي التالي: هل توجد فروق في مستوى العنف الأسري تعزى للوسط السكني للأسرة؟

أهمية الدراسة:

لقد أُجريت دراسات عديدة عالمياً وعربياً حول ظاهرة العنف الأسري والعوامل التي تقف خلفها، دون أن تُجرى أبحاث كافية في هذا المجال في المجتمع الفلسطيني، ونظراً

لانتشار هذه الظاهرة في مناطق المجتمع الفلسطيني جميعها، والنتائج السلبية المترتبة عليها على مستوى الأسرة وأفرادها، وعلى سلامة المجتمع، وكذلك الحاجة الملحة لمواجهة هذه الظاهرة. فمن هنا وجدنا ضرورة لدراسة هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني، وارتباطها بالوسط السكني، كي تزداد المعرفة حول موضوع العنف الأسري وارتباطه بالوسط السكني الذي تسكنه الأسرة، وربما تكون لنتائج هذا البحث انعكاسات تطبيقية على مستوى مواجهة الظاهرة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى ارتباط العنف الأسري بالوسط السكني التي تعيش فيه الأسرة، لدى أسر الأولاد في المدارس الثانوية الخاصة والحكومية في محافظة بيت لحم. كإحدى المحافظات التي تجمع بين أطراف المجتمع الفلسطيني.

الخلفية النظرية:

تشكل ظاهرة العنف الأسري إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة على جميع فئاتها. فيعرف ابن منظور العنف في معجم لسان العرب (٢٠٠٠: ٤٣) «بأنه الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذه بشدة، واعتنف الشيء كرهه والتعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم». كما عرفت عبد الوهاب (١٩٩٤: ١٩) العنف تعريفاً شاملاً بأنه «سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، ويصدر عن طرف قد يكون فرداً، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية، أو دولة، بهدف إخضاع طرف آخر، أو استغلاله في إطار علاقة ما ذات قوة غير متكافئة اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، وقد يتسبب هذا السلوك في إحداث أضرار مادية، أو معنوية، أو نفسية، لفرد أو جماعة، أو لطبقة، اجتماعية، أو لدولة أخرى».

الصعوبات التي واجهت دراسة العنف الأسري:

لقد تأخرت دراسة ظاهرة العنف الأسري، وأهم الباحثون الخوض فيها بسبب الحساسية الخاصة للعلاقات الأسرية. وعدم توجه الضحايا إلى خدمات الحماية والكشف عنها (ألخالدي، ٢٠٠٥؛ العرود، ٢٠٠٨؛ العكايلة، ٢٠٠٦؛ Kortewe, 2008). حيث بينت دراسة بويس (Boes, 1998) ودراسة صراغمة (٢٠٠٢) إلى أنّ العديد من الزوجات، والأطفال المعنفين، لا يلجأون إلى مراكز الأمن لعدة أسباب منها: الخوف من ردة فعل رب الأسرة واعتبار الأمر أنه عائلي، وكذلك عدم الإيمان بالنظام القضائي، أو الخوف من عدم تصديق أهل المرأة المعتدى عليها، والخجل والخزي من نشر الخبر بسبب مفهوم سرية الأسرة.

النظريات التي تفسر العنف الأسري:

نظرية التحليل النفسي:

تعدُّ نظرية التحليل النفسي أنّ الدافع وراء سلوك العنف يتحدد في أمرين: الأول، أن تغلب النفس ذات الشهوة نتيجة للضعف، وعدم قدرة الأنا على القيام بوظيفتها في الرقابة والردع. والثاني، العقد النفسيّة التي يمكن أن تنجم عن الكبت (Frued, 1972)، ويشار في هذه النظرية إلى توضيح أثر العوامل النفسيّة المتمثلة في الغرائز والانفعالات على السلوك الإجرامي، كما تربط هذه النظرية بين العنف، ومظاهر الشذوذ العقلي، والنفسيّ والمركبات، والعقد النفسيّة (زهرا، ٢٠٠٣؛ العيسوي، ٢٠٠٤؛ Petri & Govern, 2004).

نظرية التعلّم الاجتماعي:

تنظر نظرية التعلّم الاجتماعي إلى السلوك العنيف على أنه سلوك متعلّم، فالأفراد ينتهجون سلوكيات عنيفة؛ لأنهم تعلموا مثل هذه السلوكيات، وهي بذلك تعتمد على التقليد كطريقة لتفسير أنماط معينة من السلوك، ومنها السلوك العنيف، فبعض سمات الشخصية قد يتعلمها الفرد من خلال محاكاته لسلوك الآخرين (أبو غزال، ٢٠٠٦). وحسب هذه النظرية، فإنّ الفرد يكسب العنف بالتعلّم والتقليد من البيئة المحيطة به، سواء في الأسرة، أم في المدرسة، أم غيرهما كوسائل الإعلام، وأنّ الفرد في تعلّمه للسلوكيات العنيفة عن طريق تقليد الآخرين، يرى ما يمكن أن يترتب على سلوكيات الآخرين العنيفة من مكافأة أو عقاب. وقد برر باندورا (Bandura, 1978) العدوان على أنه نتيجة للإحباط دائماً.

نظرية الإحباط:

انطلقت هذه النظرية من مسلمة أساسية مفادها أنّ العدوان هو دائماً نتيجة للإحباط، وحتى يحدث السلوك العدواني لا بدّ أن يسبقه الإحباط الذي يقود إلى شكل من أشكال العدوان، (ولي، محمد، ٢٠٠٤). وقد فسّرت هذه النظرية العنف عن طريق تأثير العوامل الاجتماعيّة على تطور الشخصية، حيث إنّ الفرد داخل الأسرة يتعرّض للعنف العاطفيّ الذي قد يؤدي به إلى الإحباط، وأنّ الإحباط يؤدي دائماً إلى العنف، ويظهر نتيجة عدم العدالة والمساواة داخل الأسرة والمجتمع، كما طرحه هذه النظرية: (غباري، أبو شعيره، ٢٠٠٨).

النظرية البيولوجية:

ساد التفسير البيولوجي، في أنّ الردود الانفعالية: كالغضب أو التوتر تسبب ردود

فعل نوعيّة على مستوى الغدد الصماء (مرشد، ٢٠٠٥). لذلك فإنّ أي عمل عدوانيّ ينتج منه تغيير في دقات القلب، وتبدد في التنفس، والدورة الدموية، وإفرازات في الغدد، فيدرك الفرد ردة الفعل هذه بعد أن تكون قد انتقلت إلى الدماغ عن طريق الدفع العصبي، وتحدث ردة الفعل هذه الحالة النفسية التي نطلق عليها العدوان أو العنف، ولا بدّ أن تحصل عملية تفريغ عدوانيّ، وإذا لم تفرغ العدوانيّة خارجًا بالكلام أو الموقف، فستفرغ داخليًا، مسببة الاضطرابات الحادة المزمنة داخل الجسم (العقاد، ٢٠٠١: larzelere, 2000).

أنواع العنف الأسريّ وأشكاله:

لقد تنوعت مظاهر العنف واختلفت أشكاله الجسديّة والمعنويّة (العروود، ٢٠٠٨). ويتضمن العنف الأسريّ أنماطًا عديدة من أبرزها عنف الآباء اتجاه الأبناء، والعنف المتبادل بين الزوجين، والعنف المتبادل بين الإخوة، والعنف من الأبناء اتجاه الآباء. (Ferrari, 2002) ويكون الأولاد الأكثر تعرضًا للعنف الأسريّ إذا كان العنف موجّهًا من كلا الوالدين. إلى جانب العنف الجسديّ واللفظيّ، الذي يتعرض له الأطفال في الأسرة، ويعاني العديد من الأطفال الإهمال البدنيّ، والانتهاك العاطفي، أو فشل المسؤول عنه في توفير المقومات الأساسية بما يعوق نمو قدرات الطفل البدنيّة والعقليّة والوجدانيّة (Polansky, Hally & Polansky, 1977) وكذلك الانتهاك الجنسيّ، حيث تكاد تتفق معظم الدراسات على أنّ الضحية غالبًا ما تكون الابنة، والجاني غالبًا ما يكون الأب. وأشارت نتائج دراسة بيرلينير (Berliner, 1977) حول العلاقات الجنسيّة بين المحارم إلى أنّ (٩٥٪) من الضحايا من الإناث، و (٩٩٪) من الجناة من الذكور، وأنّ (٨٢٪) من الجناة من الآباء أو من يقوم مقامهم.

ولقد أشارت نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطينيّ لسنة (٢٠٠٦) إلى أنّ (٥١٪) من الأطفال تعرضوا للعنف داخل الأسرة من قبل أحد أفرادها، (٤٥,٨٪) في الضفة الغربية مقابل (٥٩,٤٪) في قطاع غزة.

وأما العنف ضدّ الزوجات، فقد حظي باهتمام العديد من الباحثين Hanrahan (1989, Sugarman & Hotaling) (1997; وفي ضوء ما توصلوا إليه من أنّ ضرب الزوجة هو أكثر أشكال الانتهاك شيوعًا في الأسرة. (Capezza & Arriaga, 2008) ويعدّ العنف الجسدي (Physical Abuse) أكثر أنواع العنف الأسريّ وضوحًا، ويشمل الضرب، والقذف بالأشياء على الزوجة، والركل، والتهديد بسلاح، والحرق، والخنق (Anderson, 2008) ويشير بزاوا (Buzawa, 2007) في دراسته إلى تنامي ظاهرة الإساءة إلى المرأة وانتشارها في مختلف أنحاء العالم، حيث تراوحت نسبة النساء المساء إليهن من قبل الأزواج بين

(٢٥٪) إلى (٦٠٪) من المترددات على أقسام الطوارئ في المستشفيات على مستوى العالم، فقد اتسعت ظاهرة الإساءة للمرأة في المجتمعات العربية والغربية كافة (الغنيمي، ٢٠٠٧). ولقد أشارت نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لسنة (٢٠١١) إلى أن (٣٧٪) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن (٢٩,٩٪) في الضفة الغربية مقابل (٥١,١٪) في قطاع غزة، وأن (٣٠,٢٪) منهن لجأن إلى بيوت الوالدين و(٦٥,٣٪) منهن فضلن السكوت، في حين لم تزد نسبة اللواتي توجهن إلى مؤسسة عن (٧٪) وتشير نتائج دراسة الرفاعي (٢٠٠٧) حول العنف الجنسي ضد الطفلات، والمراهقات، والنساء في الضفة الغربية إلى أن مشكلة العنف الجنسي قائمة في المجتمع الفلسطيني، مثل الاغتصاب الموجه ضد الإناث والذكور، والاعتصاب الزوجي، والتحرش الجنسي، وأن الرأي العام الفلسطيني يعي وجود هذه الظاهرة.

وأما العنف الواقع على الزوج، فإنه يُسمى أحياناً العنف الذي تمارسه النساء، ولعل موضوع العنف الذي تمارسه النساء هو أكثر المواضيع التي دار حولها الجدل في مجال العنف الأسري. ومنذ ظهور أول استطلاع رأي في الولايات المتحدة عام (١٩٧٥)، والذي توصل إلى أن النساء تمارس العنف مثل الرجال، بدأ الموضوع يسبب قلقاً للنساء. ولأن مثل هذه النتائج تتناقض مع النظرية المتعلقة بطبيعة المرأة، فقد أخفيت، أو حتى إنكارها (Carney, Buttell, & Dutton, 2007) فلقد وجدت دراسة ميشم، وشوفير، ورينهارد، وهورينينغ، ودانتر (Mechem, Shofer, Reinhard, Horning, & Datner, 1999) التي أجريت على عيادة طوارئ في مدينة فيلادلفيا أن (١٢,٦٪) من جميع المرضى الذكور على مدى فترة (١٣) أسبوعاً وعددهم (٨٦٦) كانوا ضحايا للعنف الأسري. وقد قال (٤٧٪) من هؤلاء المرضى إنهم تعرضوا للرفس، والعض، واللكم والوخز، والخنق على أيدي زوجاتهم، وقال (٣٧٪) من الحالات إن زوجاتهم استخدمن السلاح ضدهم. ولقد أشارت نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لسنة (٢٠١١) إلى أن نسبة النساء اللواتي عنفن أزواجهن بلغت (١٧,١٪). وأشارت نتائج بحث المنسي (٢٠٠١) حول العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة، إلى أن معظم أشكال العنف الأسري التي تحدث بين النساء منتشرة بشكل أكثر في الطبقات الفقيرة التي تعاني من تدن في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ولقد أظهرت النتائج أن نسبة النساء اللواتي ذكرن أن العنف الذي يحدث لهن بسبب الأوضاع الاقتصادية بلغت (٤٥,١٪).

وأما العنف بين الإخوة، فلم يهتم معظم المتخصصين بدراسته بشكل كاف. ويتمثل العنف بين الإخوة في المنازعات والمشاجرات، وقد يعود ذلك إلى التنافس بين الإخوة. وقد كشفت دراسة شتراوس (Straus, 2001) أن العنف بين الإخوة هو أكثر أنماط العنف

الأسريّ تكراراً، فمن بين كل خمسة أطفال ذكر أربعة أنّهم قد ارتكبوا سلوكاً يتسم بالعنف مرة واحدة على الأقل كل عام، وفي ضوء ذلك تذهب الدراسة إلى أنّ حوالي (٢٩) مليون طفل أمريكي مارس فعلاً أو أكثر من العنف البدني اتجاه أحد أشقائه في العام الواحد.

وأما العنف الواقع على الوالدين وكبار السن، فليس المقصود به العنف القولي فقط، كما غلاظ القول للوالدين أو لأحدهما، بل يشمل ذلك إهمال الحاجات الأساسية لهما، والاعتداء عليهما بالضرب (إبراهيم، ٢٠٠٨). ولقد أشارت نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لسنة (٢٠١١) إلى أنّ (٣,٧٪) من كبار السن (٦٥) سنة فأكثر تعرضوا لأحد أشكال العنف من قبل أحد أفراد الأسرة.

ومن قراءة الأدب النظريّ في مجال العنف الأسريّ يتبيّن أنّ هناك عدداً من أنماط العنف الأسريّ وتشمل:

(ابو شهبه، ٢٠٠٣؛ صالح، ٢٠٠٨؛ العكايله، ٢٠٠٦؛ Dworkin, 2006 Elbogen, 2002).

◀ **العنف المعنويّ «اللفظيّ، والنفسيّ»:** ونقصد بالعنف المعنويّ: كل فعل مؤذٍ نفسياً، مثل الكلام البذيء، والتهديد الموجه للزوجة، أو للأبناء، أو بحرمانهم من الذهاب إلى الأصدقاء، أو بتهددهم بالحبس في المنزل وعدم الخروج، أو بتهديد المرأة بالطلاق والهجر والحرمان من الأبناء، أو بإشعار الطفل بالخزي، والصراخ، والغضب العارم على الطفل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى نبذه وعدم التواصل العاطفي معه.

◀ **العنف الجسديّ:** ويعني استخدام القوة الجسديّة بشكل مستمر اتجاه الآخرين، من أجل إيذائهم وإلحاق أضرار جسيمة بهم، وذلك كوسيلة عقاب غير شرعيّة مما يؤدي إلى الآلام، والأوجاع، والمعاناة النفسيّة.

◀ **العنف الجنسيّ:** هو لجوء الزوج إلى استدراج زوجته بالقوة لممارسة الجنس معها من غير مراعاة لوضعها الصحيّ، والنفسيّ، أو رغباتها الجنسيّة. وتكون هذه الإساءة إمّا بالممارسة المباشرة مع المرأة، أو باستخدام تعبيرات لفظيّة جنسيّة، كما تشمل أشكال العمليات الجنسيّة غير المرغوبة كالتحرش الجنسيّ، والاغتصاب، وإجبار المرأة على ممارسة الجنس من غير رغبتها.

◀ **الإهمال:** ويعني إهمال العناية بالطفل، وسد احتياجاته الأساسيّة، وحرمانه من العطف والحنان.

وللعنف الأسريّ آثار مختلفة على الجوانب جميعها: الشخصية، والنفسيّة، والمعرفيّة،

والجسدية والسلوكية مثل: انخفاض احترام الذات، وقلة الدافعية للدراسة، وتقلص شبكة العلاقات الاجتماعية لدى الأولاد، وردود فعل نفسية حادة لدى الأولاد، وانعدام الشعور بالأمن والسلوك العدواني (Gershoff, 2002). كما أنّ هناك آثاراً جسدية تتمثل في علامات الحروق، والعض، والجلد، والجروح، والعظام المكسورة، والكسور بالرأس، والأضرار التي يترتب عليها أذى لفترات طويلة قد تستمر طوال العمر.

العوامل التي تقف وراء العنف الأسري:

هنالك عوامل نفسية، واقتصادية، واجتماعية قد تقف وراء العنف الأسري (المطوع، ٢٠٠٨؛ Hopper, 2005). وتغلب عليها العوامل الأسرية، والظروف البيئية التي تعيش فيها الأسرة وتتفاعل معها. فلقد حاولت الأدبيات النظرية تفسير العنف بشكل عام، والعنف الأسري بشكل خاص على أساس أيكولوجي، من خلال ربطه بنوع التجمع السكني، وكذلك ظروف الحي السكنية، وأنماط السكن وظروفه.

الوسط السكني:

يدمج النموذج الأيكولوجي والعملي بين النظريات الأيكولوجية وعلم البيئة، والتأثير المتبادل للتفاعلات الحاصلة بين المجموعات المختلفة (Proctor, 2006)، فمكان السكن بأنواعه المختلفة سواء أكان في قرية، أم في مدينة، أم في مخيم، أم في بادية يشكل موقعا جغرافياً تقطن عليه مجموعة من الناس تنتج ثقافة اجتماعية خاصة بها. فلقد تميزت الحياة في المدينة بالحياة الحضرية الحديثة والمنفتحة، بينما تميزت القرية بالحياة التقليدية، وسادت بها السلطة الأبوية، وأمّا البادية، فغلب عليها الاعتماد على تربية المواشي وسيادة السلطة الأبوية التقليدية، وأمّا المخيم، فهو أحد الأوساط السكنية المستحدثة في المجتمع الفلسطيني منذ العام (١٩٤٨) حيث جُمع فيه أعداد كبيرة من المهاجرين الذين لم تسمح لهم ظروفهم اقتناء بيوت باهظة التكاليف في المدن والقرى، وتميز المخيم بالوسط السكني الفقير، إلا أنه بعد التغيرات الحاصلة في المجتمع القروي، وفي مجتمع المخيم، وحتى في القبائل البدوية التي انتقل قسم منها إلى العيش في مساكن منظمة تتجه نحو تغييرات أفاقه كبيرة جداً في مستويات الحياة والتمدن والتعليم والصحة، والعادات، ما يجعلها تعيش أنماطاً جديدة شبه حضرية (العكايله، ٢٠٠٦).

ويشير عبد العاطي وآخرون (٢٠٠٤) إلى أنّ القوى والعوامل التي غيرت من البناء الأيكولوجي للقرية والمدينة، وساعدت بدورها على تطوير مناطق الأطراف الحضرية كوحدة متكاملة من وحدات هذا البناء، كشفت عن خصائص متميزة أيكولوجياً وديموجرافياً

واقتماداً ساعدت على تطوير نمط أسري خاص تميز هو الآخر بخصائص معينة جعلته يختلف إلى حد ما عن الأشكال الأسرية المعروفة في المجتمعين: الريفية والحضرية على حد سواء. فلقد عرف بأن الأسرة الحضرية، تتميز بالعزلة النسبية التي جعلتها أقل انغماساً في نسيج من علاقات وثيقة مع الجماعات القرابية الممتدة، مما جعل شبكة الدعم الاجتماعية أقل فاعلية عند مواجهة التحديات والصعاب، الشيء الذي يرفع مستويات الضغط والاضطرابات النفسية التي غالباً ما تكون مؤشراً للعنف الأسري (العكايله، ٢٠٠٦).

إن التكنولوجيا الصناعية في قيامها على أساس من قوة عمل متحركة أو متنقلة، جعلت من التنقل والحركة ضرورة يحتمها النجاح المهني للفرد، مما شجع على انتقال الأفراد بأسرهم الصغيرة إلى المدن ومراكز الصناعة، كما جعلت من هذا التنقل حقيقة تتعارض مع البناء التقليدي للأسرة (الحيدري، ٢٠٠٣؛ العيسوي، ٢٠٠١)، وأدت إلى صعوبة في التأقلم والتكيف الاجتماعي للبيئة المحيطة، وخلق الصراعات داخل الأسرة الناتجة عن تعارض في القيم والعادات والتقاليد، وتمرد الأولاد ورغبتهم في تبني الأنماط المفتوحة. وساعد توفر فرص العمل بالمدينة لأبناء المدينة وغيرهم من أبناء القرى والمخيمات على تحرر الأبناء من الروابط الأسرية الوثيقة، وأصبح ولاء الفرد يوجه في المقام الأول نحو أسرته الصغيرة والمحدودة (عبد العاطي وآخرون، ٢٠٠٤). كما أن خروج المرأة للعمل والارتقاء بالمستوى التعليمي (ابنة، أو زوجة) كان يعني أنها أصبحت مستقلة اقتصادياً، ومثقفة، وواعية لتتلاشى فوارق السمو والدنو في العلاقة بين الجنسين، ولتتأكد من جديد فلسفة المساواة كقيمة من القيم الأسرية المتغيرة. ويرى دوباش ودوباش (Dobash, & Dobash, 1976) في دراستهما أن سبب ضرب الزوجات، وإساءة معاملة الضعفاء الآخرين داخل الأسرة هو النظام الهرمي، ونظام سلطة الأب للأسرة داخل النظام الاجتماعي الذي يسود أكثر في الأرياف. ويرى السمري (٢٠٠١) أن الثقافات في اتجاهاتها نحو ممارسة العنف اتجاه الأبناء، تقر وتسمح بأساليب عقابية اتجاههم. ويوصف بركتور (Proctor, 2006) الأمر بالخطير، حين تجتمع عدة من العوامل لتسهيل التعلم الاجتماعي عن أعمال العدوان المجتمعي، وقد ينمو بعض الأطفال وهم ينظرون إلى فكرة استخدام العنف والعدوان كما لو أنه أمر طبيعي ومقبول (Huesmann, 1988). وكما أشارت دراسة ريختر ومارتينغ (Richters & Martinez, 1993) حول تعرض الأطفال للعنف في العاصمة واشنطن، حيث وجد ارتفاعاً في تعرض الأطفال من أعمار (١١ - ١٤) من بين الذين يعيشون في مناطق الدخل المنخفض أو أحياء التطوير السكنية. وأشار الحاج يحيي (Haj- yahia, 2001) إلى أن العنف الأسري تستخدمه الأسر العربية التي تقطن في المناطق القروية والفقيرة، وكذلك في المناطق الريفية والمخيمات. وتشير نتائج المسح الذي أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني (٢٠٠٦) حول مسح العنف الأسري للأعوام (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) إلى عدم وجود فوارق كبيرة في العنف الجسدي والجنسي بين الحضر، والريف، والمخيم، وإلى عدم وجود فروق بين القرى، والمدن في العنف النفسي، إلا أنه يوجد فارق كبير بين الحضر والريف من ناحية، وبين المخيم من ناحية ثانية، حيث نسبة النساء اللواتي أفدن بأنهن تعرّضن لعنف نفسي في المخيم أقل من نسبة النساء اللواتي تعرّضن للعنف النفسي في الحضر والريف (٦٨٪) لدى الحضر، و (٧٠٪) لدى الريف، و (٥٣٪) لدى المخيم.

المستوى الاقتصادي للحي السكني:

لقد ربطت العديد من الدراسات بين طبيعة الحي وتأثيره على ساكنيه، حيث أشارت دراسة كيسار وبلاك (Kiser & Black, 2005) إلى أن الأحياء الفقيرة تسود فيها ثقافة تسمى بثقافة الفقر التي تحتوي على أخطار متعددة قد تقع على الأفراد والأسر، والمتمثلة في انتشار الجريمة، والعنف المجتمعي، والعنف الأسري، وانتشار ظاهرة الإدمان على تعاطي المخدرات والكحوليات، ومشاكل مرضية، وجسدية ونفسية، وإهمال الأطفال، وسوء التغذية، (Coulton, Korbin, & Su, 1999) إضافة إلى معاناة السكان فيه من العزلة الاجتماعية (العكيلة، ٢٠٠٦)، والتوتر والضغط الدائم لدى السكان، وإلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم وجود فرص عمل (Allison et al., 1999; Marsella, 1998)، وهناك متاعب يومية كثيرة ترتبط في الحي السكني الفقير تكون شديداً وضغوطها أقوى من الأحداث الحياتية الضاغطة الأخرى، وتشير عدد من الدراسات إلى أن الضغط هو الشرارة التي تشعل العنف (Hammack, Robinson, Crawford, & Li, 2004). وإذا ما نظرنا إلى الأحياء الفقيرة، فإننا نجدها في حالة ضغط دائم، لذلك فهي مهياة بشكل دائم لتصاعد السلوكات العنيفة فيها. وأشارت دراسة كيسار وبلاك (Kiser & Black, 2005) إلى أن الزوجة التي تعاني من ضغوطات أفادت بعدم رضاها عن علاقاتها الزوجية، وصعوبات في التفاوض، ومزيد من العدائية، وصراعات أسرية في مجملها ترتبط مع العنف الأسري. ويشير كل من ابليارد واوسوفسكي (Appleyard & Osofsky, 2003) في بحث لهما حول ازدياد الضغوطات لدى الأهالي في الأحياء الفقيرة، إلى أن هناك ضغوطات وأعراضاً كثيرة أخرى قد تحدد قدرة الوالدين على العناية الناجعة بأولادهم، وأن ارتفاع حدة الضغوطات التي يعاني منها الأهل في المجتمعات الفقيرة، قد ترفع من مستويات غضبهم وعنفهم وتراجع في النمو لدى أولادهم، وبالتالي زيادة العنف المنزلي.

وفي المقابل يصرّ عدد من الباحثين على أن العنف موجود عبر كل الخطوط الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والسلائية، والعرقية، والدينية، ولا تقتصر على الأحياء الفقيرة

فقط، فمن الأسباب التي تجعل من ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا أقل عرضة لانكشاف أمرها من الفقراء هو أنّ لدى هؤلاء الناس طرقاً أخرى للمساعدة، فبالإمكان يستطيعون شراء المنازل. وأنّ هناك عدداً كبيراً من الأدلة على وجود العنف بين الأسر المرتفعة المكانة الاجتماعية والاقتصادية، بما لا يسمح الإدعاء بأنّ معدلات العنف أعلى بين الأسر الفقيرة (Brown, 1981).

نوعية المسكن:

يقصد بذلك ظروف المسكن ونوعيته، من حيث توافر الشروط الطبيعية الجيدة للمسكن، فأفراد العائلة جميعهم حسّاسون لما يجري في البيت، من حيث وضع الغرف، وعددها، واتساعها، وطريقة ترتيبها، وطريقة تهوية البيت، وموقعه، ونوعيته سواء أكان منزلاً مستقلاً، أم شقة، أم بيتاً شعيباً، أم خيمة أم بناء طوب.

إنّ ضيق المسكن يرفع مستوى التنافس والصراع بين أفراد الأسرة على زوايا معينة في البيت، مما يشعرهم بالضيق، ويزيد من حدة التوتر داخل المنزل، وتقليل الخصوصية، وزيادة الإباحية، والاحتكاك القريب بين الجنسين (العكايلة، ٢٠٠٦). أن الظروف الاقتصادية السيئة تليها الظروف المعيشية والسكنية المتدنية قد تؤدي إلى تفاعلات سلبية يكون، نتاجها العنف والعدوان، وأن المسكن الهادئ الفسيح الذي تتوفر فيه جميع متطلبات الحياة يساعد كثيراً في مقاومة العنف الأسري. فإن البيت الذي يعاني من سوء الأحوال السكنية وانخفاض المركز الاقتصادي قد يؤدي إلى نشوء العنف الأسري (العكايلة، ٢٠٠٦).

إنّ مجمل العرّض النظري يأتي بنا إلى افتراض مفاده أنّ الوسط السكني للأسرة قد يرتبط مع العنف الأسري، ومجمل هذه الافتراضات يجعلنا نطرح سؤال البحث المركزي الآتي: هل توجد فروق في مستوى العنف الأسري تعزى للوسط السكني للأسرة؟

الفرضيات:

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري لدى أسر الطلبة، تعزى للجمع السكني (مدينه، أو قرية، أو مخيم، أو بادية)، العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون المدينة أقل من العنف الأسري لدى أسر الأولاد الذين يسكنون البادية، أو القرية، أو المخيم.

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري لدى أسر الطلبة، تعزى للمستوى الاقتصادي للحي السكني، فالعنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتدني أعلى من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون في أحياء ذات مستوى اقتصادي عالٍ.

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري لدى أسر الطلبة تعزى لنوع السكن الذي يسكنونه: (فيلا، أو شقة، أو بناء، أو طوب، أو خيمة)، فالعنف الأسري لدى أهالي الطلبة الذين يسكنون الخيمة أو بناء الطوب أعلى من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون الفيلا أو الشقة.

إجراءات الدراسة:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الكمي بشقيه: الوصفي والاستدلالي، الذي يتناسب مع الموضوع قيد الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الثانوية العامة الذكور في المدارس الحكومية والخاصة في محافظة بيت لحم، للعام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) والبالغ عددهم (٦٢٣٣) طالباً. واختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، من حيث متغير نوع المدرسة (حكومية، أو خاصة)، وتكوّنت العينة من (١١٧٤) طالباً من الذكور من (١٦) مدرسة في محافظة بيت لحم موزعة بين القرى، والمدن، والمخيمات، والتي بلغت بنسبة (١٨,٨٪) من مجتمع البحث.

الجدول (١)

توزيع مجتمع البحث بالأرقام والنسب حسب المتغيرات الديموغرافية (N=1154)

المتغيرات الديموغرافية	العدد N	النسبة %
مكان السكن	مدينة	٦٤٣
	قرية	٣٩٢
	بادية	١٢
	مخيم	١١٢
نوع السكن	فيلا	٢١٣
	شقة	٧١٩
	بناء طوب	٢٠٨
	خيمة	١٦
	المجموع	١١٥٦

المتغيرات الديموغرافية	العدد N	النسبة %
منخفض جداً	٨٨	٧,٦
منخفض نوعاً ما	١٠١	٨,٧
متوسط	٧٩١	٦٨,٢
عالٍ	١٣٧	١١,٨
عالٍ جداً	٤٢	٣,٦
المجموع	١١٥٩	١٠٠,٠

أداة الدراسة:

صُممت وأُعدت استبانة تخدم الهدف الرئيس لهذا البحث، وجمع معطيات إضافية تتعلق في العنف الأسري، بوساطة معدّي البحث، وذلك ضمن الشروط العلمية لبناء أدوات البحث العلمي. ولقد اشتملت الاستبانة على البيانات الشخصية، ومن ثم احتوت على عدد من الفقرات المغلقة التي تتم الإجابة عليها على سلم لكرت من (١ - ٥) ابتداء من "غير صحيح بتاتاً" وانتهاءً "بصحيح دائماً". وللتعرف إلى مدى صدق أداة الدراسة، عُرضت على (٧) محكمين، وقد جرى حذف بعض العبارات وتعديلها، وإعادة صياغة بعضها، وإضافة عبارات أخرى في ضوء آراء المحكمين وتعليقاتهم وملحوظاتهم. وطُبقت الاستبانة على مجتمع الدراسة (١١٧٤) استبانة، وأُستخرج معامل ثبات الاتساق الداخلي وفق معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وكانت الدرجة الكلية لمحور العنف الأسري (٩٣,٠)، وهذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الأداة بثبات يفي بأغراض الدراسة، مما يجعل الاستبانة ثابتة، ويعتمد عليها لقياس ما أُعدت له.

مراحل الدراسة:

بعد إعداد الاستبانة وتحكيمها والموافقة عليها بصيغتها النهائية، تمّ تحديد المدارس المشاركة في البحث. وكان على الطلاب تعبئة استبانة يتمّ فيها التقرير عن مظاهر العنف الأسري لدى أسرهم، واستغرقت عملية تعبئة كل استبانة بين (٣٥ - ٤٠) دقيقة، ولم يبدِ الطلاب أدنى صعوبة في فهم عباراتها نظراً لسهولة ووضوحها، وقد امتدت فترة جمع البيانات من بداية كانون الأول (٢٠١٠)، وحتى شباط (٢٠١١). ولفحص فرضيات الدراسة، وتحليل البيانات التي جُمعت، أُستخدم العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد حُسبت التكرارات، والنسب

المئوية، وعدد من مقاييس النزعة المركزية، كما وأُستخدِمت أيضاً اختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه (One way Anova) و (Tukey).

النتائج:

لقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري تعزى للمستوى الاقتصادي للحي الذي تسكنه الأسرة، حسب نوع مكان السكن: (فيلا، أو شقة، أو بناء طوب، أو خيمة) دون وجود فروق حسب التجمع السكاني: (مدينة، أو قرية، أو مخيم، أو بادية)، كما سنبين ذلك في تفصيل نتائج الفرضيات.

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري لدى أسر الطلبة، تعزى للتجمع السكاني: (مدينة، أو قرية، أو مخيم، أو بادية)، فالعنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون المدينة أقل من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون البادية، أو القرية، أو المخيم. وتشير نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه (One way Anova) كما هو مبين في الجدول (٢)

الجدول (٢)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمستوى العنف الأسري، حسب التجمع السكاني. (N=1156)

مكان السكن	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	F (3,1152)
مدينة	٢١٣	١,٣٩	٠,٨٠١	*١,٨١١
قرية	٧١٩	١,٤٥	٠,٧٦٩	
بادية	٢٠٨	١,٨٦	١,١٤٢	
مخيم	١٦	١,٤٥	٠,٧٠١	

* P>0.05

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري حسب التجمع السكاني لأسر الطلبة، $F(3,1152)=1.811; P>0.05$ ، مما يدل على أن مستوى العنف الأسري لا يختلف بين أسر الأهالي التي تعيش في المدينة، أو في القرية أو في البادية أو في المخيم.

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري لدى أسر الطلبة، تعزى للمستوى الاقتصادي للحي السكني، فالعنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتدني أعلى من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون في أحياء ذات مستوى اقتصادي عالٍ.

وتشير نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه (One way Anova) ، واختبار (Tukey) لمعرفة مصادر الفروق كما هو مبين في الجدول (٣)

الجدول (٣)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمستوى العنف الأسري،
حسب المستوى الاقتصادي للحي السكني. (N=1159)

F (4,1154)	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	المستوى الاقتصادي للحي الاقتصادي
** ٣,٥٣٨	٠,٩٣	١,٥٧	٨٨	منخفض جداً
	٠,٦١١	١,٥٢	١٠١	منخفض نوعاً ما
	٠,٧٤٣	١,٣٩	٧٩١	متوسط
	٠,٧٧٧	١,٣١	١٣٧	عالٍ
	١,٣٠٦	١,٧١	٤٢	عالٍ جداً

P<0.01 **

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري، تعزى للمستوى الاقتصادي للحي الذي تسكنه الأسرة $F(4,1154)=3.538; P<0.01$. وتشير نتائج اختبار (Tukey) إلى أن متوسطات أسر الطلبة التي تعيش في أحياء سكنية ذات المستوى الاقتصادي المنخفض جداً، والمنخفض نوعاً ما، والعالى جداً هي أكثر عنفاً من الأسر التي تسكن في الأحياء السكنية ذات المستوى الاقتصادي المتوسط والعالى. مما يدل على أن مستويات العنف لدى أسر الطلبة تتعلق بالمستوى الاقتصادي للحي الذي يسكنونه. فأسر الطلبة التي تسكن الأحياء ذات المستوى الاقتصادي: (منخفض جداً، أو منخفض نوعاً ما، أو عالٍ جداً) يسود فيها العنف الأسري أكثر من أسر الطلبة التي تسكن في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتوسط والعالى. وهذه النتائج تأتي لتبرهن صحة الفرضية الثانية.

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري لدى أسر الطلبة، تعزى إلى نوع السكن الذي يسكنونه: (فيلا، أو شقة، أو بناء، أو طوب، أو خيمة) ، فالعنف الأسري لدى أهالي الطلبة الذين يسكنون الخيمة أو بناء الطوب أعلى من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون الفيلا أو الشقة. وتشير نتائج اختبار التباين أحادي الاتجاه (One way Anova) ، واختبار (Tukey) لمعرفة مصادر الفروق كما هو مبين في الجدول (٤)

(٤) الجدول

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمستوى العنف الأسري، حسب نوع السكن الذي تسكنه الأسرة:
(فيلا، أو شقة، أو بناء طوب، أو خيمة). (N=1154).

F (3,1150)	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	نوع السكن
*** ٥,١٢	٠,٨٢٨	١,٤	٢١٣	فيلا
	٠,٦٤٢	١,٣٨	٧١٩	شقة
	١,٠٤٣	١,٥٦	٢٠٨	بناء طوب
	١,٥٠٧	٢,١٢	١٤	خيمة

P<0.001 ***

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري تعزى إلى نوع السكن الذي تسكنه الأسرة $F(3,1150) = 5.12; P < 0.001$. وتشير نتائج اختبار (Tukey) إلى أن متوسطات أسر الطلبة الذين يسكنون الخيمة أو بناء طوب أعلى من متوسطات أسر الطلبة الذين يسكنون في الفيلا أو الشقة، مما يدل على أن مستويات العنف الأسري لدى أسر الطلبة قد تتعلق بنوع السكن الذي تسكنه الأسرة، فأسر الطلبة التي تسكن الخيمة أو بناء الطوب يظهر فيها العنف الأسري أكثر من الأسر التي تسكن في فيلا أو شقة. وهذه النتائج تأتي لتبرهن صحة الفرضية الثالثة.

النقاش:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى ارتباط العنف الأسري بالوسط السكني التي تعيشه الأسرة، لدى أسر الأولاد في المدارس الحكومية والخاصة في محافظة بيت لحم، من خلال التعرف إلى الفروق في العنف الأسري حسب الوسط السكني للأسرة.

هنالك عوامل عدة يندفع الإنسان بمقتضاها نحو العنف الأسري منها: نفسية، واقتصادية واجتماعية (السمرى، ٢٠٠١؛ المطوع، ٢٠٠٨؛ Hopper, 2005). وتغلب عليها العوامل الأسرية والظروف البيئية التي تعيش فيها الأسرة، كما تفسر النظريات الأيكولوجية وعلم البيئة، التأثير المتبادل للتفاعلات الحاصلة بين المجموعات المختلفة (Proctor, 2006) من خلال ربط العنف الأسري بالوسط السكني. وبناء على ذلك قمنا بنص الفرضيات (١) و (٢) و (٣).

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري لدى أسر الطلبة، حسب

التجمع السكني: (مدينة، أو قرية، أو مخيم، أو بادية)، فالعنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون المدينة أقل من أسر الطلبة الذين يسكنون البادية أو القرية، أو المخيم.

لقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري تعزى للتجمع السكني لأسر الطلبة، حيث تبين أن مستوى العنف الأسري لا يختلف بين أسر الطلبة التي تعيش في المدينة، أو القرية، أو البادية، أو المخيم. وجاءت هذه النتائج لتتناقض مع الأدبيات النظرية التي أشارت إلى أن العنف الأسري في القرية، أو البادية هو أكثر انتشاراً من المدينة، وذلك لإرجاع العنف الأسري فيها إلى سيادة السلطة الأبوية وإلى سمو قيمة القوة والسيطرة والنفوذ في القرى، أو البادية: (الحيدري، ٢٠٠٣)، وتتناقض مع دراسة دويباش ودويباش (Dobash & Dobash, 1976) التي أشارت إلى أن سبب ضرب الزوجات وإساءة معاملة الضعفاء الآخرين داخل الأسرة هو النظام الهرمي، ونظام سلطة الأب للأسرة، كما ذهبت دراسات أخرى إلى تعزيز ارتباط العنف الأسري بنظام سلطة الأب كدراسة ستارك وفليتكرافت (Stark & Flitcraft, 1981) التي أشارت إلى ارتباط السلطة الأبوية في العنف الأسري. وهذه الثقافة المبنية على السلطة الأبوية كما يشير السمري (٢٠٠١) تسمح وتقرّ بأساليب عقابية اتجاه الأبناء والزوجات. وتُعزِّزاً لهذه الأدبيات، أشارت دراسة الحاج يحيي (Haj- yahia, 2001) إلى أن العنف الأسري تستخدمه الأسر العربية التي تقطن في المناطق القروية والفقيرة، وكذلك في المناطق الريفية والمخيمات. ولكن في الوقت نفسه تتفق هذه النتائج مع المسح الذي أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٦)، حول مسح العنف الأسري لعامي: (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) إلى عدم وجود فوارق كبيرة في العنف الجسدي والجنسي بين الحضر والريف والمخيم، وإلى عدم وجود فروق بين القرى والمدن في العنف النفسي، إلا أنه يوجد فارق كبير بين الحضر والريف من ناحية وبين المخيم من ناحية ثانية، حيث نسبة النساء اللواتي أفدن بأنهن تعرضن لعنف نفسي في المخيم أقل من نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف النفسي في الحضر والريف، فلدى الحضر (٦٨٪)، ولدى الريف (٧٠٪)، ولدى المخيم (٥٣٪).

وتفسير هذه النتائج قد يعود إلى أن العنف موجود في كل مكان (السمري، ٢٠٠١) ولكن أسبابه والعوامل التي تقف خلفه تختلف، فربما تكون السلطة الأبوية والصراع بين الأجيال، والصراع على السلطة داخل الأسرة في المجتمعات المحافظة الموجودة في مراحل التغيير، هي التي تفسر العنف في القرى، وفي المقابل فإن العزلة النسبية في المدينة، وزيادة الضغوطات، والعيش في حي فقير، هي التي قد تفسر وجود العنف في المدينة (العكايله، ٢٠٠٦؛ Kiser & Black, 2005) وهناك تفسير آخر لهذه النتائج قد يعود إلى تقليص الفجوة بين مجتمع المدينة والقرية في شتى مجالات الحياة (عبد العاطي وآخرون، ٢٠٠٤).

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري لدى أسر الطلبة تعزى للمستوى الاقتصادي للحي السكني، فالعنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتدني، أعلى من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون في أحياء ذات مستوى اقتصادي عالٍ.

أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري تعزى للمستوى الاقتصادي للحي الذي تسكنه الأسرة. وتبين أن مستويات العنف لدى أسر الطلبة تتعلق بالمستوى الاقتصادي للحي الذي يسكنونه. فأسر الطلبة التي تسكن الأحياء ذات المستوى الاقتصادي: (منخفض جداً، أو منخفض نوعاً ما، أو عالٍ جداً) يسود فيها العنف الأسري أكثر من أسر الطلبة التي تسكن في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتوسط أو العالي. وتأتي هذه النتائج لتعزز ما جاء في الأدبيات النظرية حول ربط العديد من الدراسات بين طبيعة الحي ومستوييه: الاقتصادي، والاجتماعي، وتأثيره على ساكنيه، وأن المستوى الاقتصادي المنخفض للحي يرتبط مع العنف الأسري. فقد أشارت دراسة كيسار وبلاك (Kiser, & Black 2005) إلى أن الأحياء الفقيرة تسود فيها ثقافة تسمى بثقافة الفقر التي تحتوي على أخطار متعددة قد تقع على الأفراد والأسر، والمتمثلة في انتشار الجريمة، والعنف المجتمعي، والعنف الأسري (Coulton, Korbin, & Su, 1999). وتفسير هذه النتائج قد يعود إلى مستوى الضغوط والتوتر الدائمين اللذين يعاني منهما سكان الأحياء الفقيرة، وقلة التنفيس عنهما بسبب العزلة الاجتماعية، وعدم توفر أماكن الترويح فيها (العكايله، ٢٠٠٦)، وتعود هذه الضغوطات إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم وجود فرص عمل والاعتماد على المساعدات من مؤسسات الخدمات الاجتماعية Al- (lison et al., 1999; Marsella, 1998) وكذلك هناك متاعب يومية كثيرة ترتبط في الحي السكني الفقير، تكون شدتها وضغوطها قاسية جداً، وإذا كان الضغط هو الذي يشعل العنف Hammack, Robinson, Crawford, & Li, 2004 فإن الأحياء الفقيرة مرشحة بشكل دائم لتصاعد السلوكيات العنيفة فيها. وأشارت نتائج دراسة كيسار وبلاك (Kiser & Black, 2005) إلى أن (٣٠٪) من الأزواج والزوجات الذين يعانون من ضغوطات أفادوا بعدم رضاهم عن علاقاتهم الزوجية، وصعوبات في التفاوض، ومزيد من العدائية وصراعات سرية في مجملها ترتبط مع العنف الأسري. ويشير كل من ابليارد واوسوفسكي (Apple- yard & Osofsky, 2003) في بحث لهما حول ازدياد الضغوطات لدى الأهالي في الأحياء الفقيرة إلى أن هناك ضغوطات وأعراضاً كثيرة أخرى قد تحدد قدرة الوالدين على العناية الناجعة بأولادهم، والإخفاق في سد احتياجاتهم، وبالتالي إهمالهم في جوانب الحياة المختلفة.

وتفسير هذه النتائج التي أشارت إلى ارتفاع العنف الأسري لدى أسر الأحياء السكنية الغنية قد يعود إلى كون العنف موجوداً في الطبقات الاجتماعية المختلفة في الاقتصاد، وفي الثقافية، وفي السلالة، وفي العرق، وفي الدين، ولا تقتصر على الأحياء الفقيرة فقط (العكايله، ٢٠٠٦). فمن الأسباب التي تجعل من ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا، أقل عرضة لانكشاف أمرها من الفقراء هو أن لدى هؤلاء الناس طرقاً أخرى للمساعدة، وإن هناك عدداً كبيراً من الأدلة على وجود العنف بين الأسر المرتفعة المكانة اجتماعياً واقتصادياً بما لا يسمح للدعاء بأن معدلات العنف أعلى بين الأسر الفقيرة (Brown, 1981). في حين يعود ارتفاع العنف الأسري لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادي العالي جداً إلى عوامل أخرى مثل: الزوجية، والعائلية، والشخصية، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، والشقة، ورأي الرفاق (المطوع، ٢٠٠٨؛ السمرى، ٢٠٠١؛ Hop-per, 2005). فاستقلال الوضع الاقتصادي، وخروج المرأة إلى العمل، والاستعاضة عن الأم بمربية، يؤدي إلى زيادة العنف والسلوك العدواني لدى الأبناء، فالوضع المادي الجيد لرب الأسرة يدفعه إلى الزواج مما يؤدي إلى خلافات ونزاعات ما بين الزوجات والأبناء بسبب الوضع الاقتصادي العالي لرب الأسرة، ورغبة كل زوجة مع أبنائها بفرض السيطرة (الخولي، ٢٠٠٨؛ آل سعود، ٢٠٠٥؛ Giles, Straus & Sugarman, 1995).

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الأسري لدى أسر الطلبة حسب نوع السكن الذي يسكنونه: (فيلا، أو شقة، أو بناء طوب، أو خيمة)، فالعنف الأسري لدى أهالي الطلبة الذين يسكنون الخيمة أو بناء الطوب أعلى من العنف الأسري لدى أسر الطلبة الذين يسكنون الفيلا أو الشقة.

أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف الأسري تعزى إلى نوع السكن الذي تسكنه الأسرة. وتبين أن مستويات العنف الأسري لدى أسر الطلبة قد تتعلق بنوع السكن الذي تسكنه الأسرة، فأسر الطلبة التي تسكن الخيمة أو بناء الطوب يظهر فيها العنف الأسري أكثر من الأسر التي تسكن في فيلا أو شقة. وجاءت هذه النتائج لتعزز الأدبيات النظرية التي ربطت بين نوع السكن وظروفه، وأثر ذلك على المجال الشخصي، والتقليل من الخصوصية (العكايله، ٢٠٠٦)، وعادة ما يرتبط المسكن السيئ بالأحياء الفقيرة (العيسوي، ٢٠٠١).

وتفسيراً للنتائج التي أشارت إلى أن العنف الأسري يرتبط في السكن في بيت الطوب أو الخيمة أكثر من الشقة أو الفيلا، قد يعود إلى ظروف السكن في بيت من طوب يفتقر إلى الظروف التي تناسب الحياة العصرية، وخاصة إذا كان ضيقاً، وفي حي سكني غير متطور ولا يرتبط بالخدمات، وعدم ربطه بمكونات الحياة الحديثة (العكايله، ٢٠٠٦)،

وهذه الظروف نجدها أشد وأقسى عند تطرقنا للعيش في خيمة حيث مبنائها الذي لا يقي الأفراد الساكنين فيها من حر الصيف وبرودة الشتاء، ومساحتها الصغيرة مقارنة بعدد الأفراد الذين يسكنونها، فمن المعروف أن الأسر البدوية كبيرة جداً، وقد تكون للأب أكثر من زوجة، ولكل واحدة عدد كبير من الأولاد، ويسكن جميعهم في الخيمة التي تفتقر إلى مقومات السكن الأساسية، وعدم ربطها ببنية تحتية، وبالتالي تقود إلى العنف الأسري (حجازي يحيى، دويك، وجواد، ٢٠٠٠).

ولا شك في أن الظروف الاقتصادية السيئة، وتليها الظروف المعيشية، والسكنية المتدنية، أدت إلى تفاعلات سلبية كان نتاجها العنف والعوان، وفي المقابل فإن المسكن الهادئ والفسيح الذي تتوفر فيه جميع متطلبات الحياة يساعد كثيراً في مقاومة العنف الأسري (العكايله، 2006Haj- Yahia، ٢٠٠١؛).

إن ما يشير إليه مجمل البحث أن للمستوى الاقتصادي للحي السكني للأسرة، ونوع السكن الذي تسكنه ارتباط مع العنف الأسري، فلا يرتبط العنف بالسكن في الأحياء ذات المستوى الاقتصادي المتدني فقط، وإنما يرتبط كذلك بالسكن في الأحياء الغنية مما يدل على أن السكن في الأحياء متوسطة الدخل يقل فيها نشوء العنف الأسري، كذلك تبين أن السكن في بيت طوب، أو خيمة يرتبط مع العنف الأسري أكثر من السكن في فيلا أو شقة، وأن التجمع الذي تسكنه الأسرة لا يرتبط بالعنف الأسري بأسباب التنقلات الحاصلة لسكان القرى إلى المدن، وتقليص الفجوة بين القرية والمدينة.

مآخذ وقعت فيها الدراسة:

١. لقد اقتصر البحث على الأولاد الذكور في المدارس الثانوية والخاصة في محافظة بيت لحم، وتم استثناء الطالبات في المرحلة الثانوية من الدراسة.
٢. لقد اقتصرت الدراسة على منطقة بيت لحم فقط، ولا يمكن تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الفلسطيني كله.

التوصيات:

١. ضرورة القيام بإجراء أبحاث مستقبلية تهتم بالعنف الأسري، وعلاقته بعوامل مختلفة، تناسب وضع المجتمع الفلسطيني، ولا تقتصر على منطقة واحدة، وإنما في جميع أرجاء المجتمع الفلسطيني.
٢. لا بد من العمل على إصدار قانون للحد من العنف الأسري في أوساط المجتمع الفلسطيني بما يتضمنه من عنف وسلوك عدواني في المدارس والبيوت، ويبدأ تفعيله

بالزامية التبليغ وحماية المبلّغين ومعاقبة المعتدين.

٣. لا بدّ من استحداث إدارات تعنى بالوقاية والتصدي للعنف الأسريّ في وزارات الاختصاص في السلطة الوطنيّة، والمؤسسات الخاصة المعنية، وإيجاد آلية للتعاون فيما بينها، وتسخير الإمكانيات الماديّة والبشريّة لها.

٤. لا بدّ من توفير خدمات الرعاية: الصحيّة، والنفسية، والاجتماعية لضحايا العنف الأسريّ عبر أنجع البرامج العلاجية والتأهيلية، من خلال أخصائيين اجتماعيين ونفسيين متمرسين في العمل.

٥. لا بدّ من التوعية الوطنيّة الشاملة للأفراد، والمؤسسات الحكوميّة والأهلية بحقوق أفراد الأسرة، وتعزيز قدرات الفئات الأكثر عرضة للعنف الأسريّ على حماية أنفسهم من الإيذاء.

٦. لا بدّ من تكتيف البرامج الإرشاديّة الموجهة للمقبلين على الزواج حول مهارات حل المشكلات الأسريّة عبر الحوار.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٦). العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية دراسة تحليلية (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦). معهد دراسات المرأة. جامعة بيرزيت: رام الله.
٢. الجولاني، فادية (٢٠٠٩). الأسرة العربية تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال. الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
٣. الحجازي، حسين محمد صالح الحجازي (٢٠٠٠). العنف الأسري في البادية الجنوبية في الأردن. (رسالة ماجستير) جامعة مؤتة: الأردن.
٤. حجازي، يحيى، دويك، وجواد (٢٠٠٠). العنف المدرسي. القدس: المركز الفلسطيني للإرشاد.
٥. الحيدري، إبراهيم (٢٠٠٣). النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. بيروت: دار الساقى.
٦. الخالدي، بدرية (٢٠٠٥). العنف الأسري وتأثيره على عنف الطلاب في المدرسة. الكويت.
٧. الخولي، محمود (٢٠٠٨). العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلا. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٨. زهران، حامد (٢٠٠٣). الصحة النفسية والعلاج النفسي. القاهرة: دار عالم الكتب.
٩. الرفاعي، عايشة (٢٠٠٧). العنف الجنسي ضد الطفلات والمراهقات في الضفة الغربية: من منظور النوع الاجتماعي. رام الله: مركز الدراسات النسوية.
١٠. آل سعود، منيرة (٢٠٠٥). إيذاء الأطفال أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
١١. السمرى، عدلي (٢٠٠١). العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، الشاطبي.
١٢. أبو شهبه، فادية (٢٠٠٤). ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
١٣. ضراغمة، ريم (٢٠٠٢). العنف الأسري على النفسية للمرأة الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة فلسطين، جامعة القدس، القدس، فلسطين).

١٤. عبد العاطي، السيد، بيومي، محمد، جابر، سامية، رشوان، حسين (٢٠٠٤). علم اجتماع الأسرة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الازرايطة.
١٥. عبد الوهاب، ليلي (١٩٩٤). العنف الأسريّ الجريمة والعنف ضد المرأة. بيروت: دار المدى للثقافة والنشر.
١٧. العرود، عبد الله (٢٠٠٨). العنف الأسريّ مفهومه وأشكاله ودوافعه. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
١٨. العقاد، عصام (٢٠٠١). سيكولوجية العدوانية وترويضها منحي علاجيّ معرفي جديد. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.
١٩. العكايلة، محمد (٢٠٠٦). اضطرابات الوسط الأسريّ وعلاقته بجنوح الأحداث. الأردن - عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٠. عيسوي، عبد الرحمن (٢٠٠٢). دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٢٢. العيسوي، عبد الرحمن، محمد (٢٠٠١). سيكولوجية الإجرام. الإسكندرية: دار النهضة العربية.
٢٣. غباري، ثائر، أبو شعيرة، خالد (٢٠٠٨). سيكولوجيا النمو الإنسانيّ بين الطفولة والمراهقة. الأردن - عمان: مكتبة المجتمع العربيّ للنشر والتوزيع.
٢٤. أبو غزال، معاوية (٢٠٠٦). نظريات التطور الإنسانيّ وتطبيقاتها التربوية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
٢٥. الغنيمي، زينب (٢٠٠٧). مدى الحماية القانونية للمرأة الفلسطينية من العنف. المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة، ورشة عمل حول المعالجة الإعلامية والقانونية لجرائم القتل على خلفية ما يسمى (الشرف)، ٢٠ - ٨ - ٢٠٠٧، غزة.
٢٦. مرشد، ناجي (٢٠٠٥). تعديل السلوك للأطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة. جمهورية مصر العربية - القاهرة: الناشر مكتبة زهراء الشرق.
٢٧. المطوع، محمد (٢٠٠٨). «العلاقة بين العنف الأسريّ اتجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم: دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٦، العدد ١، ص ٤٩ - ٩٩.
٢٨. المنسي، كامل (٢٠٠١). العنف العائليّ ضد النساء في قطاع غزة. غزة: مركز شؤون المرأة.

٢٩. ولي، باسم، محمد، جاسم (٢٠٠٤). المدخل إلى علم النفس الاجتماعي. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Allison, K. W. , Burton, L. , Marshall, S. , Perea- febles, A. , Yarrington, J. , & Kirsh, L. B. (1999) . *Life experiences among urban adolescents: Examining the role of context. Child Development, 70 (4) , 1017- 1029.*
2. Appleyard, K. , & Osofsky, J. D. (2003) . *Parenting after truma: Supporting parents and caregivers in the treatment of children impacted by violence. Infant Mental Health Journal, 24 (2) , 111- 125*
3. Anderson, M. (2008) . *Thinking about women some more A new century's view. Gender & Society, Vol. 22 No. 1, 120- 125.*
4. Bandura, A. (1978) . *Social Learning Theory of Aggression. Journal of communication, 28, 3, 12- 29.*
5. Berliner, L. (1977) . *Child abuse: What happens next? Victimology, 2,327- 331.*
6. Coulton, C. J. , Korbin, J. E. , & Su, M. (1999) . *Neighborhoods and child maltreatment: A multi- level study. Child Abuse and Neglect, 23 (11) , 1019- 1040.*
7. Boes, M. E. (1998) . *Battered women in the emerging room: Emerging roles for their social worker and clinical nurse specialist. In A. R. Roberts (Ed.) , Battered women and their families: Intervention strategies and treatment programs. New York: Springer Publishing Company (pp: 205- 229) .*
8. Buzawa, E. (2007) . *Victims of domestic violence. In R. C. Davis. , A. J. Lurigio. , & S. Herman (Eds.) : The Criminal Justice Response. Newbury Park, CA: Sage Publications (pp 55- 74) .*
9. Brown, J. (1981) . *Some etiological factors and treatment considerations in child abuse In R. J. Hunner & Y. E. Walker (eds.) , Exploring the relationship between child abuse and delinquency. N. J: Allanheld, Osmun.*
10. Capezza. N. M. & Arriaga, X. B. (2008) . *Factors associated with acceptance of psychological aggression against women Violence Against Women Vol, 14 No' 6, 612- 633.*
11. Carney, M. , Buttell, F. & Dutton, D. (2007) . *Women who perpetrate intimate partner violence: A review of the literature with recommendations for treatment, Aggression and Violent Behavior 12 , 108–115.*
12. Coulton, C. J. , Korbin, J. E. , & Su, M. (1999) . *Neighborhoods and child*

- maltreatment: A multi- level study. Child Abuse and Neglect, 23 (11) , 1019- 1040.*
13. Dobash, R. E. , & Dobash, R. P. (1976) . *The importance of historic contemporary context in understanding marital violence: Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, New York.*
 14. Dworkin, R. (2006) . *Women and pornography. In J. Spector (Ed.) , Prostitution and pornography: Philosophical debate about the sex industry. California: Stanford University Press. (pp: 296- 309) .*
 15. Elbogen, E. B. (2002) . *The process of violence risk assessment: A review of descriptive research. Aggression and Violent Behavior, 7: 591- 604.*
 16. Ferrari, M. A. (2002) . *The impact of culture upon child rearing practices and definitions of maltreatment. Child Abuse & Neglect, 26, 793- 813*
 17. Freud, A. (1972) . *Comments on Aggression. The International Journal of Psychoanalysis, 53, 163- 171.*
 18. Gershoff, E. T. (2002a) . *Corporal punishment by parents and associated child behaviors and experiences: A meta- analytic and theoretical review. Psychological Bulletin, 128, 539- 579.*
 19. Giles-Sims, J. , Straus, M. A. , & Sugarman, D. B. (1995) . *Child, maternal, and family characteristics associated with spanking. Family Relations, 44, 170- 176.*
 20. Hammack, P. L. , Robinson, W. L. , Crawford, I. , & Li, S. T. (2004) . *Poverty and depressed mood among urban African American adolescents: A family stress perspective. Journal of Child and Family Studies, 13 (3) , 226.*
 21. Hanrahan, D. (1997) . *Gender and spousal violence: A test of social control and power- control theories. Free Inquiry in Creative Sociology, 25, 189- 197.*
 22. Haj- yahia, M. M. , & tamish, S. (2001) *the rates of child sexual abuse and its psychological consequences as revealed by a study among Palestinian university students. Child abuse and neglect, 25,1303- 1327.*
 23. Huesmann, L. R. (1988) . *An information processing model for the development of aggression. Aggressive Behavior, 14, 13- 24.*
 24. Hopper. (2005) *child abuse: statistics, research, and resources www. jimhopper. com.*
 25. Kiser, L. J. , & Black, M. M. (2005) . *Family processes in the midst of urban poverty: What does the trauma literature tell us? Aggression and Violent Behavior, 10, 715- 750.*
 26. Kortewe, A. C. (2008) . *The sharia debate in ontario Gender, Islam, and Representations of Muslim Women's Agency. Gender & Society, Vol. 22*

- No. 4, (pp: 434- 454)
27. Larzelere, R. E. (2000) . *Child outcomes of nonabusive and customary physical punishment by parents: An updated literature review. Clinical Child and Family Psychology*, 3, 199- 221.
 28. Marsella, A. J. (1998) . *Urbanization, mental health, and social deviancy: A review of issues and research. American Psychologist*, 53 (6) , 624- 634.
 29. Mechem, C. C. m Shofer, F. S. , Reinhard, S. S. , Hornig, S. , & Datner, E. (1999) .
 30. *History of domestic violence among male patients presenting to an urban emergency department. Academic Emergency Medicine*, 6, 786- 791.
 31. Petri, H, and Govern, J (2004) *Motivation: Theory, Research and Applications. Thomson- Wadsworth, Australia.*
 32. Polansky, N. A. , Hally, C. , & Polansky, N. F. (1977) . *Definition of neglect In N. A. Polansky. , C. Hally. , & Polansky (eds.) , Profile of Neglect: A*
 33. *Survey of the stat of knowledge, department of health, education, and welfare. Washington D. C: Government Printing Office. Pub. No. 77- 02004.*
 34. Proctor, L. J. (2006) . *Children growing up in a violent community: The role of the family, Aggression and Violent Behavior*, 11,558- 576.
 35. Richters, J. E. , Martinez, P. E. (1993) . *Violent communities, family choices, and children`s chances: An algorithm for improving the odds. Development and Psychopathology*, 5, 609- 627.
 36. Seidman, E. , Yoshikawa, H. , Roberts, A. , Chesir- Teran, D. , Allen, L. ,
 37. Friedman, J. L. , et al. (1998) . *Structural and experiential neighborhood contexts, developmental stage, and antisocial behavior among urban adolescents in poverty. Development and Psychopathology*, 10, 259- 281.
 38. Stark, E. , & Flitcraft. (1981) . *Therapeutic intervention as a situation determination of the battering syndrome. Paper presentation the National Conference for Family Violence Research Durham, N. H.*
 39. Straus, M. A. (2001) . *Physical aggression in the family: Prevalence rates, links to non- family violence, and the implications for primary prevention of societal violence. In M. Martinez (ed.) Prevention and Control of Aggression and the Impact on its Victims (pp: 200- 181) . New York: Kluwer Academic/ Plenum Publishers*
 40. Sugarman, D. , & Hotaling, G. (1989) . *Dating violence: Prevalence, context, and risk makers. In M. A Pirog- Good & J. F. Stets (Eds.) , Violence in dating relationships: Emerging issues, pp: 3- 32. New- York: Praeger.*